الموقف الاقليمي و الدولي من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠

أ.م.د. محمد داخل كريم

جامعة الحمدانية/كلية التربية /قسم التاريخ

dr.mdk@uohamdaniya.edu.iq

The Regional and International Attitude towards the Iraqi invasion of Kuwait1990

Dr. Mohammed Dakhil Kareem

University of Al- Hamdaniya

الملخص

ارتبطت الكويت مع العراق بعلاقات خاصة تراوحت بين التبعية والارتباط والاستقلال ، فخلال العهد العثماني كانت الكويت قضاء تابعا لولاية البصرة , غير ان هذه السيادة العثمانية كانت اسمية بسبب وجود النفوذ البريطاني في الخليج وسيطرتها عليه منذ مطلع القرن التاسع عشر وربطها مشايخ الخليج العربي بمعاهدات عدة كان نصيب الكويت منها معاهدة الحماية لعام ١٨٩٩م ، وبذلك اصبحت هذه المشايخ ومنها الكويت تتبع السياسة البريطانية وتحت حمايتها حتى استقلالها عام ١٩٦١م , وجاء هذا الاستقلال مباشرة بعد مطالبة العراق بضم الكويت الى اراضيه في عهد حكومة عبدالكريم قاسم , وبقيت العلاقات العراقية الكويتية متذبذبة ومتوترة احيانا طيلة العهد الجمهوري الاول والثاني وحتى في عهد حكومة حزب البعث ، عندما فشلت كل المحاولات بتوقيع معاهدة لترسيم الحدود النهائية بينهما ، وازدادت الازمة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية وتأزم العلاقة بسبب مطالبة العراق للدول الخليجية بتعويضات الحرب ومطالبة الدول الخليجية العراق بتسديد الديون التي قدموها له في حرب الثماني سنوات ، وهو ما ادى الى ازمة سياسية حادة انتهت باجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ أب ١٩٩٠م ، ودخول المنطقة في اجواء اندلاع حرب جديدة بعد تدويل الازمة وتشكيل تحالف دولي بقرار من مجلس الامن الدولي لاخراج القوات العراقية من الكويت بالقوة وهو ما تم بنهاية كانون الثاني عام ١٩٩١م .وبطبيعة الحال فأن هذه الازمة افرزت مواقفا اقليمية ودولية مختلفة اسهمت بشكل كبير في اشعال فتيل الحرب ، وقد نقل الاعلام العالمي تفاصيل الازمة وتطوراتها يوما بيوم ، واهتمت الدول الغربية بهذا الحدث لما له من تأثيرات كبيرة على المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي بسبب الاهمية النفطية لهذه المنطقة ، ، واوضحت الازمة ان هناك رفض عربي واقليمي ودولي للاجتياح العراقي وان العراق ارتكب خطأ جسيما بهذا العمل واشارت الصحف والقنوات المختلفة والمحللين السياسيين الى المساهمة الفعالة من قبل عدد من الدول العربية حتى في الجانب العسكري كالمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب وسوريا , مع وجود تحفظات من عدد اخر من الدول العربية للعمل العسكري كالاردن واليمن وان الازمة يجب ان تحل سياسيا .

Abstract

Kuwait was associated with Iraq by special relations ranging from dependence and association. During the Ottoman era, Kuwait was a district of Basra province. However, this Ottoman sovereignty was nominal because of the British influence in the Gulf, which dates back to 1899 when the sheikhs of Kuwait and some other Gulf emirates signed the protection treaties with Britain became the sheikhs following the British policy and under its protection, which brought Kuwait to independence in 1961, and came this independence immediately after Iraq's claim to annex Kuwait to its territory under the government of Abdul Kareem Qasim, and remained Iraqi-Kuwaiti relations fluctuated And tension sometimes, especially after the end of the Iran-Iraq war and the relationship is strained because of Iraq's claim to the Gulf States of war compensation and led to the invasion of Iraqi forces to Kuwait on 2 August 1990, which led to an Arab and international crisis that is the result of an international coalition resolution of the UN Security Council to remove Iraqi forces from Kuwait by force, which was done by the end of January 1991.This crisis has received great international attention and from most countries of the world. The international media has conveyed the details of the crisis and its developments on a daily basis. Western countries have taken care of this event because of its great influence on the international interests in the Gulf region because of the oil importance of this region. And the crisis has shown that there is an Arab, regional and international rejection of the Iraqi invasion and that has made a serious mistake .Various newspapers , channels and political analysts noted to the active contribution by a number of Arab countries, even on the military side, Saudi Arabia, Egypt, Morocco and Syria, with reservations from a number of other Arab countries for military action such as Jordan and Yemen, and that the crisis must be resolved political.

شهدت منطقة الخليج العربي في ثمانينيات القرن العشرين اول حربا طويلة بين الجارين العراق وايران استمرت لثماني سنوات , خرج العراق منها وهو يمتلك خبرة عسكرية وتسليح كبيرين مما شكل خطرا على مصالح الدول الكبرى في المنطقة , وفي ذات الوقت كان العراق يعاني من ازمة اقتصادية كبيرة نتيجة مصروفات الحرب الطويلة , وحاول النظام العراقي بسط نفوذه على المنطقة وتزعمه لها , وعد نفسه مدافعا عنها مما اسماه الاخطار الخارجية القادمة من ايران واسرائيل لذلك كان يتوقع ان تقدم دول الخليج المساعدات والتعويضات له عن خسائره في حرب الخليج الاولى , الا دول المنطقة لم تعر لذلك اهتماما وعدت الحرب خلافا خاصا بين العراق وايران واستمرت بانتاج كميات كبيرة

من النفط وهو ما ادى الى انخفاض اسعار النفط وهو ما اعتبره العراق عملا عدائيا من قبل دول الخليج وفي مقدمتها الكويت وفشلت كل المساعي لحل الازمة والتي انتهت باجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ أب ١٩٩٠م , وسنحاول في هذا البحث دراسة الظروف التي ادت الى هذا الاجتياح مع التركيز على المواقف الاقليمية والدولية التي ابدتها الدول تجاه هذا الاجتياح وما ترتب عليها من تأثير مباشر على مستقبل العراق السياسي على المستوى الداخلي والخارجي والدفع باتجاه استخدام القوة لاخراج القوات العراقية من الكويت .

اولاً : العلاقات العراقية الكويتية قبل العام ١٩٩٠ :

لم تكن العلاقات العراقية – الكويتية مستقرة لدرجة كبيرة منذ نشأة الدولتين ، بل و قبل تأسيس دولة الكويت في العام ١٩٦١ م فقد كانت هذه العلاقات متذبذبة و يشوبها الحذر و ذلك لنظرة العراق للكويت بانها جزء من اراضيه ايام الحكم العثماني ، عندما كانت قضاءاً تابعاً لولاية البصرة ،[١] الا ان المتغيرات الدولية التي شهدتها منطقة الخليج العربي بسيطرة بريطانيا عليها منذ القرن التاسع عشر و ابتعاد السيطرة العثمانية الفعلية ، جعل من الكويت و باقي امارات و مشايخ ساحل الخليج العربي تتبع السيادة البريطانية و التي فرضت عليها توقيع معاهدات وتحالفات لحمايتها كان نصيب الكويت منها معاهدات الحماية لعام ١٨٩٩ م ،[٢] وهذا ما افرز واقعاً جديداً استمر حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ – ١٩١٨ م و انهيار الدولة العثمانية و من ثم اعلان تأسيس مملكة العراق في العام ١٩٢١ م ، في حين استمرت الكويت كمحمية بريطانية خلال الفترات اللاحقة و حتى اعلان استقلالها في العام ١٩٦١ م .[٣] نتيجة لهذه التطورات فقد ظل العراق ينظر الى الكويت كجزء تابع له و برزت عدد من المطالبات العراقية بضم هذا الجزء اليه ، كان اولها مع بداية تأسيس المملكة العراقية عندما طالب بها ياسين الهاشمي رئيس حزب الاخاء الوطني في حكومة الملك فيصل الاول عام ١٩٢٣ م ،[٤] وجاءت المطالبة الثانية خلال حكم الملك غازي ١٩٣٣ – ١٩٣٩ م عندما اعلن عنها في نهاية حكمه الذي انتهى بمقتله ،[٥] و اعاد الكرة نوري السعيد عند ترأسه وزارة الاتحاد الهاشمي الذي عقد بين العراق و الاردن حينما طالب بضم الكويت لهذا الاتحاد عام ١٩٥٨ م .[٦] ومع سقوط العهد الملكي و اعلان تأسيس الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨ م تجددت الدعوات و المطالبات بضم الكويت للعراق ، لاسيما في عهد عبدالكريم قاسم (١٩٥٨ – ١٩٦٣) الذي وبالرغم من محاولة حكام الكويت التقرب منه و اعلان تأييدهم لقيام الجهورية ،[٧] ابدى تحفظاً واضحاً في الرد على التهنئة الكويتية مما ابقى الامور عائمة بين الدولتين ، و مع اعلان بريطانيا عن اعطاء الكويت الاستقلال في العام ١٩٦١ م اعلن عبدالكريم قاسم عن رفضه التام لهذا الاستقلال وطالب بضمها للعراق و هدد باعادتها بالقوة مما ادخل الدولتين في ازمة حقيقية لم تنتهي الا بسقوط نظام عبدالكريم قاسم و اعدامه بعد انقلاب شباط ١٩٦٣م الذي قام به القوميون .[٨] و خلال حكم الاخوين عبدالسلام عارف (١٩٦٣ – ١٩٦٦) و عبدالرحمن عارف (١٩٦٦–١٩٦٨) تحسنت العلاقات العراقية – الكويتية ، و اعترف العراق باستقلال الكويت الا ان موضوع ترسيم الحدود بينهما لم يحسم خلال هذه الفترة ،[٩] التي انتهت بانقلاب حزب البعث العربي الاشتراكي و سيطرته على الحكم و بدء مشاورات و محادثات عراقية – كويتية سعت فيها الكويت بزيارات متعددة لكبار مسؤوليها لمحاولة عقد اتفاقية لترسيم الحدود مع العراق ، الا ان الامور ظلت على حالها بسبب مطالبة العراق ببعض المناطق و السواحل البحرية التابعة للكويت .[١٠] وبسبب عدم استقرار الاوضاع الداخلية في العراق بعد انقلاب ١٩٦٨ م بظهور صراعات داخلية بين اعضاء حزب البعث ثم اعلان تاميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ م و الذي ادخل العراق في صراع مع شركات النفط الاجنبية و تأزم الوضع الداخلي باندلاع الحرب بين الحكومة العراقية و الحركة الكردية عام ١٩٧٤ م فقد ظلت قضية ترسيم الحدود مع الكويت قائمة ولم يتفق الطرفان عليها ،[١١] و انتهت الازمة الداخلية في العراق بتوقيعه معاهدة الجزائر مع ايران عام ١٩٧٥م وانتهاء الحرب مع الحركة الكردية .[١٢] الا ان الهدوء لم يستمر طويلاً فقد تأزمت علاقة العراق مع ايران و دخل الطرفان بحرب طويلة استمرت بين عامي ١٩٨٠ – ١٩٨٨ م و هذا ما جعل من موضوع الاتفاق مع الكويت او انهاء المشاكل العالقة مهملاً في ذلك الوقت لانشغال العراق بهذه الحرب و حاجته الماسة لدعم الدول العربية و منها الكويت له ، والتي ايدت موقف العراق ضد ايران و قدمت المساعدات له املاً في تطبيع العلاقات معه و تخوفاً من التهديد الايراني الذي برز بعد قيام الجمهورية الاسلامية عام ١٩٧٩م و زيادة طموحاتها في الخليج العربي ،[١٣] و لذلك حاول الكويتيون فتح ملف ترسيم الحدود مع العراق اثناء و مع نهاية الحرب الا ان السلطات العراقية لم تبدي اهتماماً لهذا الموضوع لانشغالها بمتطلبات الحرب و ما افرزته من خسائر مادية كبيرة رهنت الاقتصاد العراقي بديون كبيرة.[١٤] وبانتهاء الحرب العراقية – الايرانية حاولت الحكومة العراقية الخروج من ازمتها الاقتصادية بالسعي لزيادة صادراتها النفطية للحصول على الموارد المالية التي سوف تنعش الاقتصاد و تسديد الديون الخارجية ، و طالب العراق برفع اسعار النفط من خلال منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك OPEC) ،[١٥] الا ان الكويت رفضت بشدة رفع الاسعار على الرغم من موافقة الدول الاعضاء الاخرى على

ذلك في اجتماعهم الوزاري في تشـــرين الثاني ١٩٨٩ م ،[١٦] و زاد من رفض الكويت قيامها بتصـــرفات اســـتفزازية للعراق عندما بدأت و بالتعاون مع دولة الامارات العربية المتحدة بزيادة كميات التصـدير للنفط مما ادى الى انخفاض اسـعاره في السـوق العالمية وهو ما ادى الى خسـارة العراق لمورد مالي هم اعلن عنه رسـمياً بأن سـياسـة الكويت النفطية قد كبدت العراق خسـائر بلغت ١٤ مليار دولار خلال عام واحد ،[١٧] و اتهم العراق الكويت بانها بدأت تسرق النفط من الحقول العراقية القريبة من حدودها وبما يعادل ٢،٤ مليار دولار خلال العام ١٩٩٠م .[١٨] وصـلت الازمة بين الطرفين الى طريق مسـدود و فشـلت كل المحاولات التي جرت بوسـاطات عربية و دولية لتقريب وجهات النظر و انتهت كل الاجتماعات بدون حل للازمة ووصلت حدة المفاوضات بينهما في اخر جلسته بينما عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية في ٣١ تموز ١٩٩٠م الى شـــجار و عراك بالايدي بين وفدي الطرفين و تبادل الوفدان الشـــتائم و الاتهامات و انســـحب الوفد العراقي متهماً الكويت بانها تقود مؤامرة دولية لاسـقاط العراق ، و صـرح رئيس العراق انذاك صـدام حسـين (١٩٧٩ – ٢٠٠٣) بأن التصـرفات الكويتية حرباً اقتصـادية ضـد بلاده وقال بالحرف الواحد " قطع الاعناق و لاقطع الارزاق " ،[١٩] ولم يمض يومان على هذه التطورات حتى اجتاحت القوات العراقية الكويت و احتلتها بالكامل فجر الثاني من اب ١٩٩٠ .[٢٠]

ثانياً : الموقف الاقليمي من الاجتياح :

احدث الاجتياح العراقي للكويت ازمة اقليمية و دولية كبيرة اوقعت الدولة العربية و المنظمات الدولية في مواجهة مباشـــرة مع العراق الذي ضـرب بحركته هذه كل المواثيق و الاعراف التي وقع عليها عربياً و دولياً ، و اهتز الكيان العربي بشـدة فبالرغم من المشـاكل الكثيرة التي كانت بين الدول العربية الا انها لم تصـل الى حد الاجتياح العسـكري و احتلال دولة بكاملها . سـارعت جامعة الدول العربية بمشـاورات مكثفة بين قادتها لمواجهة الازمة و محاولة اقناع العراق بالانسحاب الفوري دون قيد او شرط الا ان صدام حسين رفض كل هذه المحاولات ، و عد عمله هذا عملاً شـرعياً ثم اضـاف عليه قراراً جديداً بأن اعلن في ٢٦ اب ١٩٩٠ ان الكويت اصـبحت المحافظة التاسـعة عشـرة ،[٢١] ولقب هذا القرار استنكاراً شديداً من قبل الدول العربية و الاجنبية والتي حاولت تجميع مواقفها للوقوف شديداً من قبل الدول العربية و الاجنبية و التي حاولت تجميع مواقفها للوقوف بوجه النظام العراقي و اجباره على الانســـحاب ، الا ان هذه المواقف لم تكن لتخلو من الاختلاف في طرح قضية الاجتياح او كيفية التعاطي معه وكما سنلاحظ من خلال استعراضنا لهذه المواقف . لقد احدث الاجتياح العراقي شرخاً عميقاً في مصـداقية النظام الاقليمي و الدولي ، شـكل بتداعياته ازمة خطيرة هي الاولى من نوعها لاسـيما على المسـتوى الاقليمي و التي ادت الى تداخل في الابعاد الاقليمية و الدولية ،[٢٢] وانقسمت الدول العربية على نفسها ، على الرغم من ان معظم الدول العربية قد اعلنت انها ترفض الاجتياح و الاحتلال العراقي جملة و تفصـيلاً الا ان بعضـها اظهر تعاطفاً مع العراق في تشـدده بالقرار تجاه الازمة و رفضـها لحلها بالقوة ،[٢٣] و بناءاً عليه فقد جاءت هذه المواقف ولاســـيما الاقليمية منها تبعاً لعاملين الاول مدى عمق و قوة العلاقة مع الولايات المتحدة ،[٢٤] ويمكن ملاحظة ذلك في الاجتماع الذي تم بين مسـؤولين امريكان بالقيادات السـعودية و المصـرية قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارىء في ٩ – ١٠ اب ١٩٩٠ لمناقشـة تداعيات الاجتياح وهو مؤشـر لضـغط امريكي على الدول العربية للقبول بالحل العسـكري ،[٢٥] اما العامل الثاني فكان بطبيعة الاتجاهات السائدة في اوساط الرأي في الدول المختلفة تجاه الولايات المتحدة .[٢٦]

و يمكن تلخيص هذه المواقف وفق الاتي :

– المملكة العربية السعودية :

يعد الموقف السـعودي المحور الاسـاس لقضـية اجتياح القوات العراقية للكويت من خلال تماسـها المباشـر مع طرفي النزاع ، فهي الجارة المشـتركة للعراق والكويت وهي الدولة الاكبر في مجلس التعاون الخليجي الذي ضـم كل الدول الخليجية عدا العراق ، وهي كذلك تعد القطب الثالث الحيوي في الخليج العربي اضـافة الى العراق وايران ، وعليه فان موقفها من الازمة الخليجية يعد المحرك الاسـاس لكثير من المواقف الاخرى الخليجية وغير الخليجية ، بل يميل اكثر المحللين السـياسـيين الى ان الموقف الدولي المتشـدد الذي مثلته بريطانيا والولايات المتحدة كان بتأثير رأس المال السعودي والوعود بدفع تكاليف العمليات العسكرية ضد العراق ، وعليه التشديد على ادانة الاجتياح العراقي للكويت من قبل جميع الدول الاقليمية والدولية كان الهدف الاول للسياسة السعودية.[٢٧] على الرغم من المحالات السعودية التوسط بين العراق والكويت قبل الاجتياح وعقدها للقاءات الطرفين ، الا انها لم تكن تخفي خوفها من تطور الخلاف الى تدخل عسكري سوف تكون فيه الافضلية للعراق الذي يتفوق كثيرا على الكويت من الناحية العسـكرية وهو ما يعني ان لجوء العراق الى الحل العسـكري ضـد الكويت يعني تهديد باقي دول الخليج العربي التي ترتبط مع الكويت بتحالف سياسي واقتصادي وامني ، ولذلك جاء التصريح السعودي سريعا بعد الاجتياح بتحذير العراق

بان اجتياحه للكويت يعد عملاً عدائياً موجهة الى السعودية و باقي الدول الخليجية و العربية ، كذلك فان الاعلان بان السعودية ملتزمة بأي قرار خليجي او عربي او دولي لمواجهة الازمة ، وشددت المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت و عودة السلطة الشرعية التي يمثلها حكم ال الصباح ، و عودة الامور الى ما كانت عليه قبل الثاني من اب ، فضلا عن ذلك فأن المملكة العربية السعودية طالبت بانسحاب الحشود العسكرية العراقية المرابطة على حدود المملكة مع تقديم ضمانات بعدم تكرار الاعتداء العراقي على اي دولة خليجية او عربية اخرى، واعلنت السعودية كذلك عن موافقتها على استدعاء قوات عربية و اسلامية و حتى دولية لو تطلب الامر لاخراج القوات العراقية من الكويت .[٢٨]

- المملكة الاردنية الهاشمية :

ارتبطت الاردن بالعراق بعلاقات متميزة لاسيما خلال الحرب العراقية – الايرانية وكان من نتيجة هذا التقارب تشكيل مجلس التعاون العربي الذي ضم اضافة الى العراق، الاردن و اليمن و مصر عام ١٩٨٩ ، و لذلك جاء الاجتياح العراقي مفاجئاً لحكومة الاردن و ملكها الحسين بن طلال الذي سعى جدياً الى تقريب وجهات النظر بين العراق و الكويت ،[٢٩] فقد اجرى عاهل الاردن الملك حسين (١٩٥٢– ١٩٩٩) محادثات مباشرة مع الرئيس صدام حسين و تنقل بين بغداد و القاهرة للاتفاق مع الرئيس المصري حسني مبارك (١٩٨١– ٢٠١١) لايجاد حل سريع للازمة ،[٣٠] واتفق مع الاخير على حل الازمة داخل الاسرة العربية و عدم تدويل القضية و ايصالها الى مجلس الامن الدولي ، و اتفقوا على الذهاب الى بغداد للقاء القيادة العراقية للتوصل الى حل يرضي جميع الاطراف و اتصلوا بعاهل المملكة العربية السعودية الملك فهد بن عبدالعزيز(١٩٨٢– ٢٠٠٥) لتنسيق الامور بينهم .[٣١] كذلك قام الملك حسين بالاتصال بالرئيس الامريكي جورج بوش (١٩٨٩– ١٩٩٣) و ابلغه برغبة الدول العربية بحل الازمة عربياً و طلب منه ان تلتزم الولايات المتحدة بالهدوء و عدم تصعيد الموقف للمواجهة العسكرية ،[٣٢] وفي الثالث من اب توجه الملك حسين الى بغداد و اجتمع بالرئيس العراقي مطولاً و حصل منه على موافقة على حل النزاع داخل الاطار العربي و ذلك بان تعقد قمة عربية مصغرة في جدة في الخامس من اب بحضور العراق لايجاد حل للازمة ، غير ان العراق اشترط حضوره القمة بعدم ادانة جامعة الدول العربية لاجتياحه الكويت .[٣٣] وعند عودة الملك حسين الى عمان اتصل بالرئيس المصري لابلاغه بتفاصيل لقائه مع الرئيس العراقي فوجد ان الموقف المصري قد تغير حيث ادانت الحكومة المصرية الاجتياح العراقي و طالبت بانسحابه فوراً دون قيد او شرط ،[٣٤] واوضح الرئيس مبارك للملك حسين ان موقفه هذا جاء بعد تفاهم تم بينه و بين الملك فهد بن العزيز ،[٣٥] وازاء هذا التطور احصيب الملك حسين بخيبة امل و قلق بان الازمة سوف تصل الى الحل العسكري لاسيما بعد علمه بموافقة السعودية على وصول قوات عسكرية امريكية الى اراضيها ، فكانت الحجة الاولى من قرار وصولها هو الدفاع عن حدود السعودية على الرغم من ان الاهداف الامريكية كانت واضحة بأن هذه القوات ستكون نواة تحالف دولي لاخراج القوات العراقية من الكويت .[٣٦] و جاءت هذه التطورات متوافقة مع اصدار مجلس الامن الدولي وتحت ضغط امريكي و بريطاني القرار (٦٦١) الذي ادان الاجتياح العراقي و طالب بانسحاب قواته دون قيد او شرط،[٣٧] في ذات الوقت الذي اكتسب موقف الملك حسين تعاطفاً و تأييداً شعبياً كبيراً في بلاده و انطلقت التظاهرات الرافضة للحرب ضد العراق ، و ظهر توافق كبير بين موقف الحكومة الاردنية و البرلمان و الجيش و الرأي العام الاردني فضلاً عن تأييد الاحزاب السياسية الاردنية و حتى المعارضة منها لموقف الملك حسين ،[٣٨] وهو ما دعى حكومة الاردن الى الاعلان عن رفضها التام لخيار الحرب و انها لن تسمح باستخدام مجالها الجوي لضرب العراق .[٣٩] وبالرغم من المكاسب الداخلية التي حققها الملك حسين الا انه كان ذلك على حساب علاقاته الخارجية التي توترت مع الدول الخليجية و الولايات المتحدة و بريطانيا ،[٤٠] وكانت هذه الدول مدركة ان العراق و الاردن كانا حليفين تربطهما علاقات سياسية و اقتصادية قوية ، وان الاردن يعتمد بتجارته الخارجية على العراق بشكل كبير ، فضلاً عن المساعدات التي كان يدقمها العراق للاردن لاسيما بتزويده بالنفط ،[٤١] الا ان هذه الدول كانت ترى ان المصلحة الحقيقية للاردن في الوقوف الى جانب التحالف العربي و الدولي الذي سيكون له مردود ايجابي كبير على الاردن و بعسكه سوف تخسر الاردن الكثير من مصالحها و المساعدات من قبل الدول الخليجية و الولايات المتحدة ، وقد شعر الاردن فعلاً بهذه الخسارة عندما تم ابعاد الجاليات و العمالة الاردنية في الخليج مما سبب ازمة اقتصادية حادة داخل الاردن .[٤٢]

- جمهورية مصر العربية :

كانت مصر احدى الدول العربية التي لعبت دوراً كبيراً و محورياً في هذه الازمة ، فهي من جانب ترتبط مع العراق بحلف سياسي و اقتصادي من خلال عضوية مجلس التعاون العربي ومن جانب اخر هي ترتبط بعلاقات وثيقة و قوية مع الدول الخليجية وان الاستثمارت

الخليجية في مصر لها اهمية كبيرة في دعم الاقتصاد المصري ، كذلك ان العمالة المصرية في الخليج العربي تشكل نسبة كبيرة من واردات الاقتصاد المصري ،[٤٣] في ذات الوقت الذي تعتمد فيه مصر على المعونات الامريكية و بناءاً عليه فقد وقعت السياسة المصرية تجاه الازمة في موقف حرج ، فالاتصالات الاولى التي اجراها الرئيس المصري حسني مبارك مع نظيره العراقي قبل الاجتياح كانت تميل كثيراً الى التهدئة و صرح خلالها الرئيس المصري بان الرئيس العراقي قد وعده بعدم لجوئه الى استخدام القوة ضد الكويت و لذلك اعلن الرئيس المصري انه صدم بخبر الاجتياح .[٤٤] و خلال الساعات الاولى للاجتياح اظهرت مصر موقفاً حازماً تجاه العراق و رفضاً تاماً له و طالبت بالانسحاب فوراً و دعت الى عقد قمة عربية طارئة لمناقشة الاجتياح ، و بدأ خلال اللقاءات التي اجراها الرئيس المصري مع الاطراف العربية و الدولية ان مصر كانت تميل الى الحل العسكري، وكانت اولى ملامح هذا الضغط اصدار قرار من مجلس جامعة الدول العربية في ٣ اب ١٩٩٠ م يدين الاجتياح و يطالب بالانسحاب الفوري ،[٤٥] تبع ذلك عقد قمة عربية طارئة دعت اليها مصر في القاهرة في العاشر من اب باتخاذ موقف عربي موحد وفيه تمت ادانة الاجتياح العراقي و عدم الاعتراف بضم الكويت و مطالبة العراق بسحب قواته ، كذلك و بناءاً على طلب من الحكومة السعودية تقرر ارسال قوة عربية الى الخليج للمساهمة في اخراج العراق من الكويت .[٤٦] و ازاء هذه التطورات السريعة و الاحداث فقد ساهمت مصر كثيراً في دفع الامور الى الحل العسكري عن طريق تدويل ازمة الكويت و التنسيق مع الولايات المتحدة و بريطانيا بشان تشكيل تحالف دولي لاخراج العراق من الكويت و قدمت مصر دعماً عسكرياً لهذا التحالف و اسهمت بتقديم العون للكويت عن طريق فتح ابوابها للكويتين للسكن و الاقامة و العمل في مصر طوال مدة الازمة .[٤٧]

- الجمهورية اليمنية :

كان لازمة الخليج اثر بالغ على العلاقات اليمنية – الخليجية لاسيما و ان اليمن قد توحد بشطريه الشمالي و الجنوبي قبيل الازمة بمدة قليلة ، و دخل عضواً في مجلس التعاون العربي قبلها بعام ولذلك كانت هذه الازمة اول اختبار حقيقي للحكومة اليمنية المتوحدة ، ووضعها هذا الموقف بين نقيضين العراق الحليف الاستراتيجي لليمن و دول الخليج المجاورة لها ،[٤٨] ونتيجة لذلك فقد اتخذ اليمن موقفاً مؤيداً للعراق معتمداً على العلاقات القوية التي تربطه به و دور العراق الكبير في توحيد اليمن و مساعدته و بناء دولته الجديدة و لذلك فقد برزت تصريحات القادة اليمنيين و على لسان الرئيس علي عبدالله صالح ١٩٩٠– ٢٠١٢) و رئيس وزرائه ابوبكر العطاس و غيرهم بأن الانجراف نحو استخدام القوة ضد العراق هو ذريعة لتدمير العراق و انها لاتخدم التقارب العربي و تعبت في مصلحة اسرائيل .[٤٩] ظهرت مواقف اليمن المؤيدة للعراق على المستوى الرسمي عندما عارضت اليمن مقررات القمة العربية الطارئة في القاهرة ، كذلك رفضت التصويت في مجلس الامن الدولي على القرارات التي اصدرها ضد العراق و كانت اليمن وقتذاك عضواً في المجلس ممثلاً المجموعة العربية ،[٥٠] وبطبيعة الحال فان الموقف اليمني ترتب عليه توتر في العلاقات اليمنية – الخليجية و التي اتخذت بشانه الاخيرة اجراءات ذات طابع عدائي كالغائها كافة الامتيازات الاقتصادية التي كانت تمنح للمغتربين اليمنيين من قبل دول الخليج العربي .[٥١] وبناءاً عليه فقد تبلور الموقف اليمني بعدم الموافقة على اجتياح القوات العراقية للكويت والطلب من العراق بسحب قواته بصورة سلمية كذلك رفض اي اجراء عسركي يتخذ ضد العراق يهدف الى تدمير القوة العسكرية للعراق ، فضلاً عن ذلك عبرت اليمن عن رفضها التام للتدخل العسكري الاجنبي في المنطقة و رغبتها للعمل على حل الازمة في اطار الاسرة العربية .[٥٢]

- مجلس التعاون الخليجي :

يعد مجلس التعاون الخليجي من اهم التحالفات في المنطقة العربية و التي استمرت ليومنا هذا ، و تم تأسيسه في العالم ١٩٨١ م باتفاق ست دول خليجية عليه ، و حظي المجلس باهمية اقليمية و دولية كبيرة كونه مثل دولاً لها مكانة اقتصادية و نفطية كبيرة بين دول العالم ،[٥٣] وجاء الاجتياح العراقي ليمثل تحدياً كبيراً لاعضاء المجلس على الرغم من ان مشكلة العراق كانت مع عضوين هامين في المجلس هما الكويت و الامارات العربية المتحدة ، عدهم العراق قد شنوا حرباً اقتصادية ضده قبيل الاجتياح و مع ذلك فقد فوجئ اعضاء المجلس بالاجتياح و اعتبروه تهديداً امنياً خطيراً لكافة الدول الاعضاء .[٥٤] تطلب التهديد العراقي بناء موقف خليجي موحد في الموقف السياسي والتحرك الجماعي الذي ظهرت ملامحه في صور عدة ، اذ بادر المجلس الى نوع من التعبئة العامة ضد مصادر التهديد ،[٥٥] وساعده في ذلك انه كان التجمع الاقليمي الاكثر تكاملا في طبيعة الحكم بين اعضائه وتقارب مصادر التمويل الاقتصادي و توحد رؤاه و علاقاته السياسية الخارجية قياسياً الى التجمعات العربية و الاقليمية الاخرى ، و يمكن القول ان الازمة جعلت المجلس يزداد تماسكاً تحت وطأة الاحساس بالخطر المشترك ، و من خلال تتبع تحركات المجلس تجاه الاجتياح العراقي يلاحظ ان دول المجلس نشطت خلال المدة

التي تلت الاجتياح سياسياً و اقتصادياً و عسكرياً و على المستويين الاقليمي و الدولي من اجل الحفاظ على التماسك الخليجي و جمع الحشود العسكرية و الاجماع الدولي ضد العراق .[٥٦] وقد برزت الخطوط العامة السياسة دول المجلس منذ بداية الازمة في الجوانب الاتية :

١- التأكيد على منع العراق من تجاوزه على دول خليجية اخرى ، قد يحاول العراق ادخالها ضمن دائرة الصراع مع الكويت كزء من سياسة عراقية لخلط الاوراق واجبار الدول الخليجية الرضوخ الى مطالبه التي اعلن قبيل الازمة .

٢- الاتفاق بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي على خراج القوات العراقية من الكويت بالقوة و بالسرعة الممكنة و اعادة الحكومة الشرعية اليها.

٣- الطلب من الدول العضمى تقديم المساعدة للكويت سياسيا وعسكريا ، مع التأكيد على ان القوات الاجنبية ليست قوات احتلال كما اشارت اليها بعض التصريحات العربية او التحليلات السياسية بل انها قوات صديقة تعمل مع الجهد العربي لحل الازمة .[٥٧] ونشط سياسيو وقادة المجلس لكسب تأييد اقليمي و دولي لشجب الاجتياح العراقي و العمل على منع تكرار ذلك او تجاوز العراق لحدود و اراضي دول خليجية اخرى ، و برز ذلك من خلال اللقاءات و المباحثات التي اجراها قادة الخليج مع الزعماء العرب و الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي و التي سعوا من خلالها على ضرورة اتخاذ موقف موحد من قضية الاجتياح العراقي و السعي الى اصدار قرارات دولية ملزمة للعراق و اجباره بكافة الوسائل على تطبيقها مع بقاء فتح المجال للحل السلمي اذا تراجع العراق عن عمله فوراً دون قيد او شرط .[٥٨] و نتيجة للدور الذي تمتع به المجلس فقد ساهم بشكل فاعل بوضع خطط اقتصادية متوازنة و موحدة بين اعضاء المجلس لمنع اي انهيار اقتصادي له نتيجة تجميد عمل الكويت فيه، و من ذلك توحيد التعريفة الكمركية و حرية التبادل الاقتصادي و النقل التجاري و تشكيل اللجان لتقديم المساعدات للدول الاعضاء المتضررة من الاجتياح العراقي ، كذلك توفير السيولة النقدية و التبادل المصرفي بين الدول الاعضاء .[٥٩] اضافة الى ذلك فقد اهتم المجلس بضرورة الحفاظ على الامن الداخلي للدول الاعضاء و منع اي اضطرابات قد تحدث نتيجة الاجتياح لاسيما و ان هناك نسبة سكانية عالية من العمالة العربية و الاجنبية تقيم في دول المجلس و هذا كان من الاسباب التي دعت دول المجلس الى ترحيل عدد كبير من العمالات العربية التي خشي من مواقفها المؤيدة للعراق كالعمالة الفلسطينية و الاردنية،[٦٠] و وضع قادة المجلس كل امكانياتهم العسكرية تحت تصرف التحالف الدولي المزمع تشكيله بقيادة الولايات المتحدة لاخراج العراق من الكويت .[٦١]

- جمهورية ايران الاسلامية :

ارتبطت ايران بعلاقات قديمة مع دول الخليج العربي تميزت بالتوتر في اغلب فتراتها وكانت هناك طموحات ايرانية في التوسع على حساب السيادة العربية في الخليج ، وكانت حرب الثماني سنوات مع العراق جزءاً من هذا الصراع الذي جاء بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران و توجهها المعادي للمصالح الغربية في المنطقة و العالم مما اوجد حالة من العزلة عاشتها ايران خلال المدة اللاحقة و عليه فان الاجتياح العراقي للكويت كان فرصة للايرانيين للتعبير عن حسن نواياهم تجاه دول الخليج .[٦٢] فمع بدايات الازمة ظهرت بوادر ايجابية مثلها الموقف الايراني الرافض لهذا الاجتياح، فقد ادان المجلس الاعلى للامن القومي الايراني الاجتياح العراقي في ١٣ / ٨ / ١٩٩٠ م وطالب بانسحاب القوات العراقية دون شرط و العمل على حل المشكلات بين العراق و الكويت عن طريق السبل الدبلوماسية ،[٦٣] ولقي الموقف الايراني ترحيبا من الدول الخليجية و الدول المؤيدة للموقف الكويتي مما حدا بالعراق الى محاولة تحييد ايران كونها الجارة الاكبر له و التي لازالت العلاقات معها غير مستقرة نتيجة حرب الثماني سنوات ، و لمواجهة ذلك فقد قدم العراق مبادرة الى ايران لتوقيع اتفاقية سلام دائم يتم فيها تجاوز كل الخلافات و منها العودة الى الاعتراف باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ م ، اضافة الى وعود اخرى منها تسليم الاسرى بين الطرفين و بدأ بعلاقات تجارية معها ومنع اي نشاط سياسي موجه ضد ايران من داخل الاراضي العراقية .[٦٤] وبقدر نجاح العراق في وضع ايران على الحياد و منع مشاركته في التحالف الدولي ضده و اعلان ايران رسمياً في ٣ / ١٢ / ١٩٩٠ م وقوفها على الحياد فيما اذا اندلعت حرب ضد العراق فقد حققت ايران مكاسب اخرى على المستوى الاقليمي و الدولي بتحسن علاقاتها الاقليمية و لاسيما مع دول الخليج ، كذلك التقارب مع المجتمع الدولي بعد الغاء المجموعة الاوربية للعقوبات الاقتصادية ضدها في تشرين الاول ١٩٩٠ م و سمحت بعض الدول الاوروبية لشركاتها النفطية بالعودة للعمل في المواقع النفطية الايرانية .[٦٥]

- الجمهورية التركية :

اعلنت تركيا رفضها التام للاجتياح العراقي وعدته عملاً خطيراً يهدد سلامة و امن و استقرار المنطقة ، واتخذت فوراً اجراءات احترازية في زيادة عدد قواتها العسكرية و المتواجدة على الحدود مع العراق ،[٦٦] كما اصدر البرلمان التركي قراراً بمنع صلاحيات للحكومة التركية

بارسال قوات تركية الى خارج البلاد دون العودة الى المجلس ، كذلك منحها صلاحية اعلان الحرب و يأتي ذلك في اشارة الى امكانية مشاركة تركيا في الحرب ضد العراق في حال اندلاعها .[٦٧] بعد ذلك اعلنت الحكومة التركية عن استعدادها لارسال قوات عسكرية الى منطقة الخليج العربي للمشاركة في قرار فرض الحصار على العراق الذي اصدره مجلس الامن الدولي و اعلنت عن سماحها للطائرات الامريكية باستخدام قاعدتي انجرليك و باطمان في العمليات العسكرية ضد العراق و بدأت تركيا بتزويد قوات التحالف الدولي بالمعلومات الامنية و العسكرية الخاصة بالعراق،[٦٨] وعدت الحكومة التركية و على لسان الرئيس التركي توركوت اوزال في ٢٤ ايلول ١٩٩٠ ان موقفها من الاجتياح العراقي للكويت ياتي بدافع الحرص على الامن الاقليمي و دفع بقية الدول للوقوف بوجه هكذا تجاوزات و تنفيذاً للقرارات الدولية و اشار الى ان هذا القرار قد يكلف تركيا خسائر اقتصادية جسيمة لوجود مصالح اقتصادية قوية تربط تركيا مع العراق و عليه دعى الولايات المتحدة و الدول المعنية بالازمة تعويض الخسائر التركية بما يتلائم و يتناسب مع موقفها من الازمة.[٦٩]

ثالثا : الموقف الدولي :

يمكن لنا استعراض الموقف الدولي من الاجتياح العراقي للكويت من خلال موقف منظمة الامم المتحدة و مجلس الامن الدولي و من خلالهما يبرز لنا الدور الاكبر الذي مارسته كلاً من بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية في تبني موقف حازم من قضية الاجتياح و دفعوا المجلس الى اصدار قرارات سريعة و متلاحقة تدين التصرف العراقي و توجه له العقوبات والاجراءات المتلاحقة الاقتصادية منها و العسكرية لانهاء احتلاله للكويت ، كذلك و من خلال هذا المجلس يتبين لنا بعض المواقف المتحفظة للاتحاد السوفيتي و الصين . بدا واضحاً ان بريطانيا كانت اكثر اندفاعاً من كل المواقف الدولية ضد العراق و كانت على تواصل مستمر لاحداث الازمة قبل الاجتياح و اشارت تقاريرها السياسية و الاستخبارية الى خطورة توتر العلاقات العراقية – الكويتية الا انها استبعدت حدوث اجتياح عسكري على الرغم من اشارتها الى تكثيف تواجد القوات العراقية قرب الحدود مع الكويت قبيل الازمة ، الا انها اعتبرت ذلك جزء من الضغط السياسي .[٧٠] ويبدو ان الموقف البريطاني كان مندفعاً و حذراً في ذات الوقت ، فالموقف المتشدد جاء على اثر خبرة بريطانية متراكمة لمنطقة الخليج نتيجة لسيطرتها على المنطقة لعقود طويلة ، وهي ترى ان احتلال العراق للكويت يمكن له ان يتجاوز باقي المنطقة و بالتالي سيطرة العراق على منطقة تزود العالم بثلي الانتاج النفطي .[٧١] اما الموقف الحذر فيأتي من النظرة الواقعية لعلاقة بريطانيا مع العراق خلال الفترة السابقة، لاسيما خلال الحرب العراقية – الايرانية و من ثم تدهور هذه العلاقة اواخر الثمانينات بعد اعدام العراق للصحفي البريطاني ذو الاصول الايرانية فرزاد بازوفت بعد اتهامه بالتجسس، والخشية من ان اي عمل عدواني ضد العراق قد يكون له نتائج غير محسوبة ،[٧٢] وبناءاً على ماتقدم فقد عملت بريطانيا على اتخاذ موقف مشترك مع الولايات المتحدة الامريكية و تبنيه في مجلس الامن الدولي واصدار قرارات سريعة تجبر العراق على الانسحاب الفوري مع بقاء خيار استخدام القوة ضده في حال رفضه الاستجابة لهذه القرارات .[٧٣] لقد صادف الاجتياح العراقي وجود رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر (١٩٧٩ – ١٩٩٠) في الولايات المتحدة الامريكية لحضور افتتاح مؤتمر معهد اسين للعلوم و برفقة الرئيس الامريكي جورج بوش (١٩٨٩ – ١٩٩٣) ، مما حدا بالزعيميين الى استنكار هذا العمل و التنديد به و الدعوة الى مواجهة العراق و منعه من تهديد الاستقرار في الخليج العربي ،[٧٤] وعلى اثر ذلك بدأت اتصالات مكثفة و مباشرة بين زعماء بريطانيا و الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي و فرنسا و الصين و تركيا و غيرها من الدول الاقليمية لاتخاذ موقف سريع و حازم تجاه الاجتياح العراقي و الاسراع بعقد جلسة طارئة لمجلس الامن الدولي لاتخاذ القرارات المناسبة ،[٧٥] مع اتخاذ قرارات احادية من قبل بريطانيا و الولايات المتحدة كتجميد الاصول و الاموال العراقية و الكويتية مع البدء بقطع العلاقات التجارية و السياسية مع العراق .[٧٦] وتحت الضغط البريطاني و الامريكي فقد عقد مجلس الامة اجتماعاً طارئاً في نفس اليوم الاجتياح ، نتج عنه اصدار القرار (٦٦٠) الذي اشار الى ان الاجتياح العراقي يهدد السلم العالمي و الذي يجيز لمجلس الامن تطبيق احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة و الذي يسمح لمجلس الامن استخدام القوة عند الضرورة .[٧٧] و تضمن القرار الزام العراق بسحب قواته دون قيد او شرط و الدخول في مفاوضات مع الكويت لحل المشاكل و مع اعلان العراق مواقفه على القرار، صدر القرار الثاني (٦٦١) في ٦ اب و الذي اكد ان المجلس سيمارس صلاحياته ضمن البند السابع و اضاف عليه فرض حصار اقتصادي شامل على العراق ولقي هذا القرار معارضة من قبل الاتحاد السوفيتي و كوبا ، الا ان ذلك لم يمنع من اقراره .[٧٨] و استمر الموقف الدولي متشدداً باصدار مجلس الامن قراره الثالث (٦٦٢) في التاسع من اب كرد على القرار العراقي باعتبار الكويت جزء من اراضيه ، و طالب القرار المجتمع الدولي بعدم الاعتراف باعلان العراق ،[٧٩] تبع ذلك اصدار قرار (٦٦٤) في ١٨ اب الذي طالب العراق بضرورة السماح للرعايا الاجانب بمغادرة البلاد بما فيهم موظفي القنصليات و السفارات الاجنبية كاجراء احترازي ،[٨٠] واستمر

الضغط البريطاني و الامريكي على مجلس الامن حينما صدر القرار (٦٦٥) في ٢٥ اب و فيه اجاز رسمياً استخدام القوة العسكرية لاخراج العراق من الكويت .[٨١] كذلك فقد صـــدرت قرارات اخرى متلاحقة وهي (٦٦٦) في ١٣ ايلول و (٦٦٧) في ١٦ ايلول و (٦٦٩) في ٢٤ ايلول و (٦٧٠) في ٢٥ ايلول و (٦٧٤) في ٢٩ تشرين الاول و (٦٧٧) في ٢٨ تشرين الثاني و جميعها اكدت على القرارات السابقة و تأكيد العقوبات الاقتصادية و السماح باستخدام القوة،[٨٢] والتي افضت الى تشكيل تحالف دولي قادته الولايات المتحدة بعد اصدار القرار (٦٧٨) في ٢٧ تشرين الثاني و اعطي العراق مهلة للانسحاب حتى ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ .[٨٣]

الاستنتاجات

افرز الاجتياح العراقي للكويت عدة امور اهمها :

١- ان العلاقات العراقية الكويتية لم تكن في يوم من الايام من الصفاء الكامل حتى تمنع هكذا حدث فقد كان العراق وقبل استقلال الكويت في العام ١٩٦١م يعد الكويت جزء من اراضيه استنادا الى انها كانت قضاء تابع لولاية البصرة في العهد العثماني .

٢- جرت محاولات عدة لدمج الكويت مع العراق اولها في اواخر العهد الملكي بدعوة رئيس الوزراء انذاك نوري السعيد لانضمام الكويت للاتحاد الهاشمي ، وكانت الثانية صريحة اكثر بدعوة رئيس وزراء العراق عبدالكريم قاسم الى بارجاع الكويت للعراق .

٣- مع وجود فترات من التعاون بين البلدين لاسيما ايام الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ الا ان العلاقات سرعان ما توترت بعد انتهاء الحرب ومطالبة العراق للكويت بدفعه لتعويضات مالية نتيجة خسائره بالحرب وهو عده العراق ثمن دفاعه عن الخليج العربي مما اسماه التوسع الايراني لتصدير ثورته الاسلامية الى المنطقة ، في ذات الوقت الذي طالبت فيه الكويت ودول خليجية اخرى تسديد العراق للديون التي قدموها له خلال حربه مع ايران ، وهو الامر الذي تتطور الى خلاف كبير على تصدير النفط الذي وزيادة نسبته من قبل الكويت والامارات العربية مما خفض من اسعارة عالميا وهو ما اعتبره العراق حربا ضده وفشلت كل محاولات التهدئة مما ادى الى اجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ اب ١٩٩٠ واعلانها جزء من اراضيه .

٤- لقي الاجتياح العراقي ردود فعل اقليمية ودولية قوية رافضة له ومستنكرة اوصلت القضية الى مجلس الامن الدولي الذي اصدر عدة قرارت سريعة كان من بينها تشكيل تحالف دولي لاخراج القوات العراقية من الكويت .

٥- ظهرت بعض المواقف العربية المتحفظة لقرار ادانة الاجتياح العراقي ورفضت تدويل القضية الكويتية ، وطالبت بحلها عربيا ، الا انها في نفس الوقت رفضت رد الفعل العراقي في التعامل مع الكويت نتيجة خلافه معها .

٦- كانت المواقف سريعة وواضحة من قبل الدول الاقليمية العربية والاجنبية برفض الاجتياح ودخولها التحالف الدولي ضد العراق .

٧- كذلك الحال فان الدول العالمية الكبرى وغيرها رفضت الاجراء العراقي وعدته خطرا على مصالحها السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي وسعت بكل قوتها الى اصدار قرارت سريعة من مجلس الامن الدولي لمعاقبة العراق ومن بينها اخراجه بالقوة وقادت هذه الحملة كل الولايات المتحدة وبريطانيا .

الهوامـــش

١- مارثا دوكاس ، ازمة الكويت ، العلاقات الكويتية – العراقية ، ١٩٦١ – ١٩٦٣) ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٢ .

٢- نايف المطيري ، العلاقات الكويتية – العراقية ، مجلس الامة الكويتي ، ٢٠٠٣ م ، ص ٥ .

٣- رضا هلال ، الصراع على الكويت مسألة الامن و الثورة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٠ .

٤- سامي عبدالحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي و دوره في السياسة العراقية ، ١٩٢٢ – ١٩٣٦، ج٢، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠ .

٥- جمال زكريا قاسم ، " ازمة العلاقات الكويتية – العراقية في عهد الملك غازي " ، مجلة العلوم الانسانية ، الكويت ، اذار ، ١٩٩٢ ، ص ٥ – ١٠ .

٦- ولدمار غولمن ، عراق نوري السعيد ، ترجمة : رحمن ربيع ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٣١ .

٧- صحيفة الجمهورية ، بغداد ، ٢٦ تشرين الاول ، ١٩٥٨ .

8- F.R.U.S, 1961 – 1962 , Vol. XVII , Message fro,m these national security council Executive secretary (smith) to the president's military Aide (Clifton) Washington , June 30 – 1961 , pp 175 – 176.

٩- حسن عبدالمنعم ، " الازمة بين العراق و الكويت الاتهامات المتبادلة " ، مجلة العلم ، العدد ٣٣٧ ، تموز ، ١٩٩٠ م ، ص ١١ – ١٥

١٠- احمد عبد الونيس شتا ، العلاقات الكويتية العراقية ، ١٩٦٣ – ١٩٩٠ ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص٦٧٥ .

١١- رشيد سعدون العبادي ، الحدود العراقية – الكويتية ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٥٣ – ٥٧ .

12- UN Tradty series, Vol 1017 , No. 1985.
13- Lanskeet opac: Twenty – Five years of prices and politics , London, 1991, p 70 – 80.

١٤- احمد محمد كمال ، انفجار الخليج ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٣٨ .

15- Lankskeet opac , op. cit , p 92.

١٦- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة و النصر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥٩.

١٧- جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ٧٣٥١ ، ١٨ تموز ١٩٩٠ .

18- Adel darwish, Gregory Alexaznder, " unholy Babylon " st marten press, New York , 1991, p 271.
19- Academic forum for foreign Affiars, Austria , (PDF) , Retrieved 1/2/2011.

٢٠- جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ٧٣٦٦ ، ٢ اب ١٩٩٠ .

٢١- جريدة الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٣ / ٩ / ١٩٩٠ م .

٢٢- وحيد عبدالمجيد ، مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد الغزو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٠٢ ، اكتوبر ، ١٩٩٠ ، ص ٦١ – ٦٤

23- www.moqatel.com/Iraq.kwit/11/doc 0.1
24- homepage.sncedu/chalala-elie/documents/Arab Reaction.

٢٥- التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٧ – ٤٨ .

٢٦- المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

27- mellecenter.org/president.
28- Bush Library , NSC , working files Iraq 2 / 8 / 90 – 1-2 / 90 , p 8.
29- www.webpages.uidaho.edu.
30- www.nytimes.com
31- deoxy,.org/wc/
32- www.voltairenet.org
33- www.moqatel.com/Iraq.Kwit/11/doc. 26.
34- www.history.com/topics/persian-gulf.war.
35- articles.chicagotribune.com (7 \7 \ 1990) news .
36- www.cnn.com
37- articles.latimes.com/8\2\1991/news
38- www.nytimes,.com/12\10\1994 .
39- Ibid
40- Bush library , NSC - working files January 1991.
41- Bush library , NSC – working files February 1991.

٤٢- جريدة الشرق الاوسط ، العدد (١٠٥٦٦) ، ٢ تشرين الثاني ، ٢٠٠٧ .

٤٣- قيس فاضـــل محمد النعيمي ، " مصـــر و ازمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، بين العراق و الكويت ، مجلة التربية و التعليم ، جامعة الموصل ، مجلد ١٧ ، العدد ٤ ، ٢٠١٠ ، ص ١٥ .

٤٤- المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

45- www.gulfwar1991.com

٤٦- لتفاصيل القرارات العربية في هذه القمة ، ينظر :

www.muqatel.com/IraqKwit.doc

٤٧- احمد عبد الونيس شتا ، المصدر السابق ، ص ٦٧٥ .

48- www.moqatel.comiraqkwit,sec 2.
49- www.hytimes.com /1990/11/05.
50- independentarabia.com

٥١- هاني عبدالودود الجبلي ، العلاقات اليمنية – الخليجية تاريخها و مستقبلها ، www.aljazeera.net

٥٢- المصدر نفسه .

53- The Implication of British with drawing, The center for strategic and international studies, Washington 1969 , p 3 .
54- www.ospeydublising.com
55- homepage.smc.edu/documents.

٥٦- صحيفة النهار ، العدد ٣٣٢ ، ٢ / ٨ / ٢٠٠٨ .
٥٧- المصدر نفسه .

58- www.dailymall.com
59- www.mongabay.com/persian-gulfwar-forignpolicy.

٦٠- شفيق الغبرا ، النكبة و نشوء الشتات الفلسطيني في الكويت ، الدوحة ، ٢٠١٨ ، ص٢٧٥-٢٩٠ .
٦١- صحيفة النهار ، الكويت ، العدد ٣٣٢ ، ٢ / ٨ / ٢٠٠٨ .
٦٢- ضيف الله الضغيان ، " اساليب حكام ايران في مواجهة ازمة الخليج " ، مجلة السنة ، العدد ٧ ، تشرين الثاني ، ١٩٩٠ ، ص ٥٤ .
٦٣- غانم سلطان ، الغزو العراقي للكويت قراءة موجزة في جوانب من اشكالية الازمة ، (الكويت ، ١٩٩٤) ، ص ٨٠ .
٦٤- عبدالله فهد النفيسي ، " ايران و الخليج ديالكتيك الدمج و النبذ ١٩٧٨ – ١٩٩٨ " ، مجلسة السياسة الدولية ، العدد ١٧٣ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ٦٠ – ٦٥ .
٦٥- غانم سلطان ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .
٦٦- فيليب روبنسن ، تركيا و الشرق الاوسط ، ترجمة : ميخائيل نجم نوري ، (د. م ، ١٩٩٣) ، ص ٨٥ – ٩٠ .

67- www.biu.ac.il

٦٨- سعد البزاز ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .
٦٩- فيليب روبنسن ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
70- Fcotelegram to UKE Abu Dhabi (Iraq / Kuwait) Archive (TNA) , PREM 19 / 3073 F 16 , 1990 Jul 125.
71- Margaret Thatcher, The Downing Street years , (New York , 1993), P 817.
72- Dan Keohane, British policy it the conflict, in book international , perspectives on the fulf conflict 1990 – 91 , New York , 1994 , p 149.
73- www.margarethatcher.org/document/ffc .
74- Dale Neison , invasion of Kuwait , Condemned by president , Kentucky , New Era , 1 Aug. 1990, p
٧٥- علي المحافظة ، حروب الخليج في مذكرات الساسة و العسكريين الغربيين ، (بيروت ، ٢٠١٢) ص ٢٦٠ – ٢٧٠ .
76- www.margareethtcher.org/document/ffc
77- The Caribbean Territories (Control of Gold , Securities , Payments and Gredits Kuwait and Republic of Iraq , No. 1623.6 th August , 1990.
٧٨- حسن نافعة ، " ردود الفعل الدولية ازاء الغزو " ، الغزو العراقي للكويت ، (الكويت ، ١٩٩٥) ص ٤٩٥ .
٧٩- باسيل يوسف بجك ، العراق و تطبيقات هيئة الامم المتحدة للقانون الدولي ١٩٩٠ – ٢٠٠٥ دراسة توثيقية و تحليلية ، (بيروت ، ٢٠٠٦) ، ص ٨٢ .
80- House of Commons official Report , 7 , September 1990 , col. 903.
٨١- باسيل يوسف بجك ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
٨٢- المصدر نفسه ، ص ص ٨٩ – ١١٥ .
٨٣- كريمة زهدي القصاص ، الاحتلال العراقي للكويت ، ١٩٩٠ – ١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠١٦ ، ص ٩٦ .